● أخبار قصيرة

دول جديدة تطلب ناقلات نفط إيرانية

أعلن رئيس شركة الصناعات البحرية الايرانية إن ناقلة نفط ثالثة لدولة فنزويلا هي الآن قيد التصنيع في مصانع الشركة، وأن هناك دولاً أخرى دخلت في مفاوضات مع الشركة لبناء ناقلات نفط لها أيضاً.

وقال أسدالله أبويساني: إن فنزويلا أبرمت عقداً مع شركة الصناعات البحرية الايرانية "صدرا" لصنع ٤ ناقلات نفط عملاقة لها من فئة "أفراماكس" وقد تم الانتهاء من صنع ناقلتين وتسليمهما الى فنزويلا وهما الآن تبحران في المياه الدولية، وان الدولة المشغلة لهما أبدت رضاها من أدائهما، مضيفاً: إن تكنولوجيا تصميم وصنع ناقلات النفط تم توطينها في البلاد؛ والآن وبالإضافة الى فنزويلا هناك دول أخرى دخلت في مفاوضات مع شركة صدرا لصنع ناقلات نفط لها.

التجار الإيرانيون سيرتاحون من «الدولار» و«سويفت»

أكد أمين إتحاد المقاصة الآسيوي أن التجار الإيرانيين سيرتاحون من إجراءات الحظر القائمة في إطار الدولار ونظام الاتصال المصرفي "سويفت" خلال شهر واحد من الآن.

وأوضح فرهاد مرسلي، في تصريح صحفي يوم الجمعة الماضي، بأن الإتحاد أتاح للتجار الايرانيين فتح حسابات بعملات اليوان والروبل والعملات المحلية في بنوك محددة في ايران والتعامل تجارياً عبرها، علماً أن القرار سيدخل حيز التنفيذ في غضون شهر واحد. واستطرد قائلاً: إن إجتماع إتحاد المقاصة الآسيوي في طهران تبنى ١٢ قراراً، فيما أقرت كل من الهند وباكستان أن هذه القرارات تصب بمصلحة ايران وتجارها أكثر من بقية الأعضاء.

٢٠٠ مليون دولار.. الصادرات السنوية للرخام الإيراني

أعلن رئيس إتحاد الرخام الايراني تسجيل صادرات الرخام المحلي ٢٠٠ مليون دولار في السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣.

وأوضح بهرام شكوري، في تصريح صحفي، إن ٩٠ بالمئة من رخام الزينة والمستخدم بالبناء يتم استهلاكه في الداخل فيما يتم تصدير أقل من ١٠ بالمئة للخارج. وشدد على ضرورة ايجاد طاقات جديدة للإنتاج سيما أن نحو ١٠ مصانع تنتج الرخام بمعايير عالمية بالبلاد.

عبر الحقول المشتركة

إستثمار نفطي مرتقب بين إيران والسعودية

إيران والسعودية بلدان عملاقان في قطاع الطاقة، إذ بلغ الإحتياطي السعودي من النفط ٢٦٧/٢ مليار برميل، فيما بلغ الإحتياطي الإيراني ٢٠٨ مليارات برميل

منذ بدء إيران إستخراج النفط من حقل إسفنديار، الذي يتصل بحقل لؤلؤة السعودي، في أغسطس/ آب ٢٠٢٢، توقع مراقبون أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر بين الجانبين بشأن تقاسم الموارد والإيرادات، غير أن اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، في مارس/ آذار الماضي، سار بالتوقعات إلى اتجاه معاكس، وسط مؤشرات على استئناف مضطرد للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين.

وتتشارك إيران والسعودية في حقول نفط أخرى بالخليج الفارسي، مثل حقل فروزان، ومن المحتمل أن يحتاج البلدان إلى التوصل إلى اتفاقات تعاون لضمان استغلال مستدام ومربح لهذه الحقول؛ لكن اتفاقات كهذه ستواجه، على المدى القصير، عقبات تتمثل في الضغوط الأميركية على كلا البلدين، ما يجعل التنبؤ بمدى نجاح تطوير العلاقات الاقتصادية الإيرانية - السعودية صعباً.

ومع ذلك، من المحتمل أن تستفيد الرياض من تحسين علاقاتها مع طهران في تخفيف التوترات بالمنطقة والحد من التكاليف العسكرية والأمنية، وفي دخول سوق إيرانية كبيرة وغير مستغلة، حسب ما أورد تقرير نشره الموقع الرسمي لشركة "بارونز" الاستشارية، الشهر الماضي.

مستوى تجاري منخفض

يشير الخبير الاقتصادي حسام عايش، في تصريحات صحفية، إلى أنه من المبكر الجزم بعودة العلاقات التجارية بين السعودية وإيران، إذ إن آخر تسجيل لأرقام التبادل التجاري بين البلدين يعود إلى عام ٢٠١٥ بقيمة ٣٣٠ مليون دولار، ما يؤشر إلى أن مستوى التجارة بين البلدين منخفض أصلاً، حتى قبل قطع العلاقات بينهما عام ٢٠١٦، خاصة بالمقارنة مع مستوى التبادل التجاري الإيراني - الإماراتي رغم توتر العلاقات السياسية بين البلدين أيضاً.

ويعود هذا الانخفاض، بحسب عايش، إلى أن السعودية وإيران متنافسان إقليميان، ليس فقط على المستوى السياسي، بل على المستوى الاقتصادي أيضاً، إذ يتنافسان على مصادر الدخل، وعلى رأسها النفط والغاز، مشيراً إلى أن السعودية وإيران قبل عام ٢٠١٥ لم يكن لديهما الكثير مما يمكن أن يقدماه بعضهما لبعض على صعيد التبادل التجاري؛ لكن هذا الواقع تغير في السنوات الثمانية الماضية.

ويعود السبب وراء ذلك التغير إلى التطور الاقتصادي الكبير في السعودية تحديداً، حسب ما يرى عايش، مشيراً إلى أن المملكة أصبحت قادرة على تزويد إيران باحتياجات مختلفة من السلع والخدمات والمنتجات، إضافة إلى الاستثمارات، خاصة تلك الموجهة إلى قطاعات النفط والتعدين والزراعة.

وإزاء ذلك، فالفرصة باتت سانحة لتحويل التنافس بين البلدين إلى تعاون، خاصة بعد اتفاق استئناف العلاقات بينهما برعاية صينية، في مارس/ آذار الماضي، وهو ما يمكن أن ينعكس إيجاباً على إدارة حقول النفط المشتركة بينهما، والتي يبلغ عددها ٣ حقول، بحسب عايش.

نموذج حقل الشمال

ويرى الخبير الاقتصادي أن التوجه نحو نموذج مشترك لإدارة حقول النفط، التي كانت محل نزاع في السابق بين إيران ودول الخليج الفارسي، سيعتمد على تكرار الصيغة التي طبقتها إيران وقطر في حقل الشمال (بالنسبة لقطر أو بارس الجنوبي بالنسبة لإيران)، والذي يعد أحد أكبر حقول الغاز في العالم ويمثل أحد أهم أشكال تعاون إيران مع دول الخليج الفارسي.

ويلفت عايش إلى أهمية الحقول المشتركة لإيران مع دول الخليج الفارسي، إذ تحوي ٢٠٪ من احتياطي النفط و ٣٠٪ من احتياطي الغاز الخاص بالجمهورية الإسلامية، ما يفتح المجال لحوار بشأن الطاقة في المنطقة، خاصة بعد تحسين العلاقات الدبلوماسية بين مختلف دولها، ما يعني إمكانية استثمار الحقول المشتركة لصالح جميع الأطراف.

من شأن ذلك تحقيق الاستفادة من ثروة قديمة، يعود اكتشافها إلى ستينيات القرن الماضي، ولم يستثمر بعضها بالشكل المطلوب، وبعضها تأجل الاستثمار فيه بسبب النزاع على ملكيته، وبالتالي فالاتفاق الإيراني - السعودي يمثل بوابة لاستثمار حقول النفط والغاز المعطلة وإيجاد حلول بشأن الملكية المتنازع عليها.

تبادل السلع والخدمات

أما أسرع قطاعات التعاون الاقتصادي بين البلدين، فيتمثل في التبادل التجاري الفوري، وهو ما تعززه الطفرة الاقتصادية في السعودية، والقفزة الكبيرة في ناتجها من السلع والخدمات والمنتجات خلال السنوات الثماني الماضية، حسب عايش، الذي أشار إلى مفارقة مفادها أن السعودية قد تكون بوابة تتهرب منها إيران من بعض العقوبات الأميركية.

ويلفت عايش إلى أن إيران والسعودية بلدان عملاقان في قطاع الطاقة، إذ بلغ الاحتياطي السعودي من النفط، العام الماضي ٢٦٧/٢ مليار برميل، فيما بلغ الاحتياطي الإيراني في العام ذاته ٢٠٨ مليارات برميل.

كما يبلغ حجم الاحتياطي من الغاز في إيران ٣٤ تريليون مترمكعب، بينما يبلغ احتياطي الغاز في السعودية ٨/٥ تريليون مترمكعب، ما يعني أن المجال مفتوح لاستثمارات سعودية واسعة في قطاع الطاقة الأحفورية الإيراني، وهو ما تدعمه الإيرادات المرتفعة التي حققتها المملكة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العام الماضي.

محافظ البنك المركزي، منوهاً بتحسّن المؤشرات الإقتصادية للبلاد:

إيران على مشارف الوصول لـ ٦/٧ مليار دولار من مواردها

أعلن رئيس البنك المركزي عن إمكانية الوصول السريع إلى ٦/٧ مليار دولار من موارد إيران المتاحة في صندوق النقد الدولي.

وقال محمد رضا فرزين، الخميس الماضي، على هامش إجتماعاته مع مسؤولي صندوق النقد الدولي في واشنطن: تمتلك إيران حالياً ٤/٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل ٦/٧ مليار دولار) من حقوق السحب الخاصة، والتي يمكن الاستفادة من هذه الموارد لمساعدة الوضع الاقتصادي الحالي باستخدام هذه الميزة بسرعة وبأقل الإجراءات الإدارية.

حق السحب الخاص

وأضاف فرزين: في أوقات مختلفة عندما يواجه الاقتصاد العالمي ركوداً، يقوم صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة أعضائه بخلق سيولة تسمى تخصيص حقوق السحب الخاصة "حق السحب الخاص" بحيث تعتمد الدول على تلك السيولة للخروج من الركود.

وقال فرزين: في هذا الصدد، قبل عام ٢٠٢١ كان هناك ١/٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في حساب إيران، وفي الأشهر الأخيرة من ذلك العام، تمت إضافة ٣/٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى الرصيد السابق في شكل خطة صندوقية للتعامل مع الركود الاقتصادي الناجم عن كورونا، وتمتلك ايران حالياً ٤/٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

تحسّن المؤشرات الإقتصادية

في سياق آخر، أعلن محافظ البنك المركزي عن تحسن المؤشرات الاقتصادية للبلاد خلال العامين الماضيين، رغم شدة الحظر الأحادي وغير القانوني المفروض من جانب واشنطن ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي جرى يوم الخميس الماضي بواشنطن، بين محمدرضا فرزين، وجهاد آزور مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي.

وبحسب محافظ البنك المركزي، فقد سجل الاقتصاد الايراني في العامين الماضيين نجاحاً في الانتعاش والمضي بانسيابية نحو الازدهار في مختلف القطاعات، وذلك رغم الهزات الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، وتشديد إجراءات الحظر الأحادي وغير القانوني الأميركي.

وأوضح فرزين بأن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سجل نمواً بنسبة ٤/٤ و٣/٧ بالمئة تواليا، حيث تصدر قطاعي النفط بنسبة ١٠ بالمئة، والصناعة ٤/٨ بالمئة نمو قطاعات اقتصاد البلاد، فيما ارتفع رأس المال الثابت بعد انكماش بواقع ٥/٩ بالمئة، وقطاع الآليات ١٥/٩ بالمئة، والبناء ٢/١ بالمئة. وأكد على أن هذه المستجدات هي بارقة أمل في تحسن الاقتصاد الايراني في القطاعات الحقيقية بالرغم أن القطاع المالي يواجه ظاهرة عدم الإطمئنان والتوجس بالسوق وزيادة حجم السيولة وتسجيل معدلات التضخم في ثلاث سنوات متتالية أكثر من ٤٠ بالمئة.

تعزيز التعامل مع صندوق النقد

وأعلن فرزين عن استعداد البنك المركزي الايراني لتعزيز التعامل مع صندوق النقد الدولي، لافتاً الى أن ايران تعد من الدول المؤسسة لهذه المنظمة، وتلعب دوراً محورياً في دفع أهدافها سيما بمجال المساعدات الفنية والمالية للدول المحدودة الدخل.

وأشار إلى أن حصة ايران في صندوق النقد تبلغ ٥ مليارات دولار بالوقت الراهن، ومن حقها في إطار برنامج حقوق السحب الخاصة، الإفادة من أرصدتها لتوظيفها بالأهداف الاستثمارية.

نجاح مشروع التثبيت الإقتصادي

من جانبه، أشاد مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي بنجاح ايران في مشروع التثبيت الاقتصادي وسط ظروف الحظر العسيرة ومواجهة المنطقة لمخاطر عالمية هامة منها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأزمة الحرب الروسية - الأوكرانية؛ كما رحب بتعزيز العلاقات بين الصندوق وايران في كافة المجالات، ومنها تعزيز الدعم الفني للقضايا المالية.

بإستثمارها ٢/٧ مليار دولار في صناعة النفط الإيرانية

روسيا أكبر مستثمر أجنبي في إيران

قال رئيس الغرفة المشتركة بين ايران وروسيا في إشارة إلى إستثمار روسيا البالغ ٢/٧ مليار دولار في صناعة النفط الإيرانية: وفقاً للإحصاءات المعلنة وبناء على الاتفاقية بين البلدين، فان حصة استخدام أموال البلدين في المبادلات الاقتصادية، باستثناء الدولار، ارتفعت ٦٠ بالمائة.

وقال هادي تيزهوش تابان، السبت الماضي، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا" حول تطور العلاقات بين إيران وروسيا: تم فرض عقوبات على الاتحاد الروسي من قبل الدول الغربية بعد بدء النزاعات الإقليمية مع أوكرانيا والتي يمكن مقارنتها من حيث الشدة مع الحظر المفروض على إيران، ونتيجة لذلك ازداد الاهتمام بالتعاون بين البلدين بشكل أكبر.

وأضاف تيزهوش تابان: خلال زيارة رئيس الجمهورية سيد إبراهيم رئيسي لروسيا، اتفق البلدان على زيادة حجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار، كما قام رئيس البنك المركزي الإيراني ورئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى الإسلامي بزيارة إلى روسيا بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية والنقدية والمصرفية بين البلدين. وتابع: تماشياً مع هذه اللقاءات والاتفاقيات، عقد المؤتمر التجاري الإيراني - الروسي بحضور وفد اقتصادي من هذا البلد من ١٢٠ شخصاً ونشطاء اقتصاديين إيرانيين، استضافتهم غرفة تجارة إيران، وغرف تجارية أخرى أيضاً قبلت وأرسلت مختلف الوفود بناء على علاقاتهم وبرامجهم.

وصرح تيزهوش تابان: إن القضية الأساسية هي أن تطوير العلاقات التجارية بين البلدين سيتطلب على وجه التحديد توفير التسهيلات في ثلاث مناطق على الأقل من النقل البري والبحري وسكك الحديد والجوي وإنشاء الخدمات اللوجستية والتسهيلات الجمركية والبنية التحتية؛ بالإضافة إلى منصات لإجراء المعاملات المصرفية.

وفيما يتعلق بإجراءات إيران وروسيا فيما يتعلق بإزالة الدولار من التبادلات التجارية، أشار رئيس الغرفة المشتركة بين ايران وروسيا إلى أن البلدين اتخاذا بعض الخطوات التي يحتمل أن تكون مهمة لإزالة الدولار من تجارتهما الثنائية من خلال إقامة نظام تسوية باستخدام عملتيهما. وأكد إن الاتفاق بين البنكين المركزيين لإيران وروسيا، والذي تم التوقيع عليه رسمياً في ٢٩ يناير لربط أنظمة التحويل بين البنوك، مهم للغاية وبموافقة السلطات الروسية تجاوز الروبل والريال ٦٠٪ في التسويات المتبادلة.